

مِنْهَاجُ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ

في نقض كلام الشيعة القدرية

لأبي تميم

أبي العباس يحيى الدين أحمد بن عبد الحكيم

تحقيق

الدكتور محمد رشاد سالم

الجزء السابع

الطبعة الأولى

١٤٠٦ - ١٩٨٦

من الوجوه، بل فيها إخبار الله بإكمال الدين وإتمام النعمة على المؤمنين، ورضا الإسلام ديناً. فدعوى المدعى أن القرآن يدل على إمامته من هذا الوجه كذب ظاهر.

وإن قال: الحديث يدل على ذلك.

فيقال: الحديث إن كان صحيحاً، فتكون الحجة من الحديث لا من الآية. وإن لم يكن صحيحاً، فلا حجة في هذا ولا في هذا.

فعلى التقديرين لا دلالة في الآية على ذلك. وهذا مما يبين به^(١) كذب الحديث؛ فإن نزول الآية لهذا السبب، وليس فيها ما يدل عليه أصلاً، تنافض.

الوجه الخامس: أن هذا اللفظ، وهو قوله: «اللهم والى الله، وعاد من

عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله» كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث.

وأما قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه» فلهم فيه قولان، وستذكره إن شاء الله تعالى في موضعه.

الوجه السادس: أن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم بحجاب، وهذا الدعاء ليس بمحجب. فَعَلِمَ أنه ليس من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه من المعلوم أنه لما تولى كان الصحابة وسائر المسلمين ثلاثة أصناف: صنف قاتلوه معه، وصنف قاتلوه، وصنف قعدوا عن هذا وهذا. وأكثر السابقين الأولين كانوا من القعود. وقد قيل: إن بعض السابقين الأولين قاتلوه. وذكر ابن حزم أن عمار بن ياسر قتله أبو الغادية^(٢)، وإن أبا الغادية

(١) به: ليست في (م).

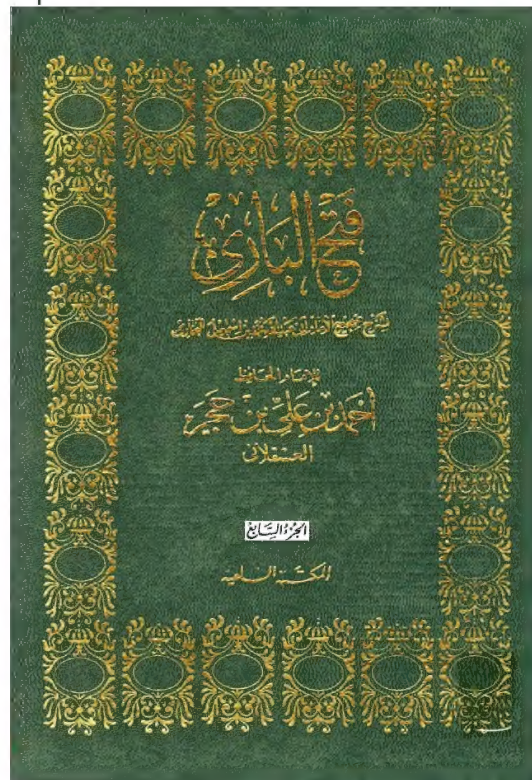
(٢) ن، م، س، ب: أبو الغادية. والصواب ما أثبتته، وسبق الكلام على أبي الغادية.

- ٥٥ -

٦٢ - كتب فضائل الصحابة

٧٤

أبي ابن أبي وقاص: **قوله** (قال النبي ﷺ لعل) بين سعد سبب ذلك من وجه آخر أخرجه المصنف في غزوة تبوك من آخر المغازي، وسيأتي بيان ذلك هناك إن شاء الله تعالى. **قوله** (أما ترى أن تكون من منزلة هارون من موسى) أي تأذلاً من منزلة هارون من موسى، وأما قوله: «وقد روي سعيد بن المسيب عن سعد» فقال هل رويته وحديث، أخرجه أحمد، ولابن سعد من حديث البراء، وزيد بن أرقم في نحو هذه القصة: قال: «ي يارسول الله، قال: فإنه كذلك»، وفي أول حديثها أنه عليه الصلاة والسلام قال لعل، لا بد أن أقم أو أقم، فأقم على فسم ناساً يقولون: إنما خلقه لشيء كره منه، فأقيم فذكر له ذلك، فقال له، والحديث، وإسناده قوي، وروى في رواية أخرى عن سعد بن أبي وقاص عند مسلم والترمذي قال: قال معاوية لسعد: ما نبتك أن تسب أبا تراب؟ قال أما ما ذكرت ثلاثاً قالن له رسول الله ﷺ فلن أسبه، فذكر هذا الحديث وقوله: «لا تعين الزانية رجلاً» عليه الله ورسوله وقوله: «ما تزلزلت (تزلزلت) أبناء وأبنائكم» دعا علياً وفاطمة والحسن والحسين فقال: اللهم هؤلاء أهل، وعند أبي يعلى عن سعد من وجه آخر لأبياس به قال لورعهم الغضار على مفرق هل أن أسب علياً ما سبته أبداً وهذا الحديث أئني حديث الباب دون الزيادة روى عن النبي ﷺ من غير سعد من حديث عمر وعمل نفسه وأبي هريرة وابن عباس وجابر بن عبد الله والبراء وزيد بن أرقم وأبي سعيد وأبى وجابر بن سمرة وحديثي بن جنادة ومعاوية وأسماء بنت عيسى وغيرهم، وقد استوعب طرقه ابن حبان في ترجمة هل، وتزويد من هذا الحديث في المعنى حديث جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ لعل: من أشق الآراءين؟ قال: عاقر الناقة، قال: فمن أشق الآخرين؟ قال: الله ورسوله أهل. قال: فأناك، أخرجه الطبراني وله شاهد من حديث عمار بن ياسر عند أحمد، ومن حديث صبيب عند الطبراني، وعن هل نفسه عند أبي يعلى بإسناد لين، وعند الزوار بإسناد جيد، وإسناده بحديث الباب على استحقاقه على الخلافة دون غيره من الصحابة، قال هارون كان خليفة موسى، وأجيب بأن هارون لم يكن خليفة موسى إلا في حياته لا بعد موته لأنه مات قبل موسى باتفاق، أشار إلى ذلك الحافظي. وقال الطبري: معنى الحديث أنه متصل في تأويل من منزلة هارون من موسى، وفيه تشبيه بينهم بقره، إلا أنه لا يبيد، ففرق أن الاتصال المذكور بينهما ليس من جهة التورية بل من جهة مادتهما وهو الخلافة، ولما كان هارون النبي به إنما كان خليفة في حياة موسى دل ذلك على تخصيص خلافة هل النبي ﷺ بحياته والله أعلم. وقد أخرج المصنف من مناقب علي أشياء في غير هذا الموضع، منها حديث عمره هل أقضانا، وسيأتي في تفسير البقرة. وله شاهد صحيح من حديث ابن مسعود عند الحاكم، ومنها حديث قتالة البلاء وهو في حديث أبي سعيد، وتقتل عماراً الفقة الباغية، وكان عمار مع هل، وقد تقدمت الإشارة إلى الحديث المذكور في الصلاة، ومنها حديث قتالة الجراح وقد تقدم من حديث أبي سعيد في علامات التوبة، وغير ذلك مما يعرف بالتتبع، وأروى من جميع مناقبه من الأحاديث الجياد السانق في كتابه، والخصائص، وأما حديث ومن كنت مولاه فعلي مولاه، فقد أخرجه الترمذي وأبو داود، وهو صحيح الطريق جيداً، وقد استوعبها ابن عسكراً في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدنا صحيحاً وحساناً، وقد رويها الإمام أحمد قال: ما يفتنا من أحد من الصحابة ما يفتنا من هل بن أبي طالب. (تنبيه): وقع حديث سعد مؤخرًا من حديث هل في رواية أبي ذر ومقتضا عليه في رواية الباقرين، والحلب في ذلك قريب، والله أعلم.



وروي ضمرة بإسناده عن أبي هريرة قال: لما أخذ رسول الله ﷺ بدلي كرم الله تعالى وجهه؛ قال من كنت مولاه فعلي مولاه، فأثارتهم فقالوا ما فعلنا بك يا محمد؟ فقال لهم دينكم (المائدة: ٢٣) ثم قال أبو هريرة: وهو يوم غدیر خبه، ومن صام يوم ثلثاني عشرة من ذي الحجة كتب الله تعالى له مائة ألف حسنة شهرًا، وحديث منكر حادثة، ونص في البداية والنهاية على أنه موضوع، وقد اعتنى بحدث الغدير أبو جعفر بن حجر الطبري فجمع فيه مجلسين أورد بهما سائر طرقه وألفاظه، وقال الفث والسبين والصحيح والسقيم على ما جرت به عادة كثير من المحدثين فإنهم يوردون ما وقع لهم في الباب بن غير تعويل بل من صحيح الحديث والحفاظ الكبير أو بالتمام أم عساکر أوراد أحدثت كثيرة في هذه الخطة، والتعويل فيها ما صححناه، ونحوه ما ليس فيه خبر الاستفلال كما يذكره الشيخ، **والله اعلم بالصواب** أن كنت مولاه نيابة مولاه **ميرزا یحییٰ ان رسول الله ﷺ** والله أعلم والمولى من والآلة **فرادة الشیخ**، **والله اعلم بالصواب** أن كنت مولاه نيابة مولاه **ميرزا یحییٰ ان رسول الله ﷺ** والله أعلم والمولى من والآلة **فرادة الشیخ**، **والله اعلم بالصواب** أن كنت مولاه نيابة مولاه **ميرزا یحییٰ ان رسول الله ﷺ** والله أعلم والمولى من والآلة **فرادة الشیخ**.

والشيخان لم يروا خبر الغنوي في صحيحهما لعدم وجدتهما له على شرطهما، وزعمت الشيعة أن ذلك التقصير وصفيته نفسها وحاشا لمن ذلك، ووجه استدلال الشيعة بغير من كتبت مولاه فلي مولاه أن المولى بمعنى الأولى بالتصرف، وأولوية التصرف عن الإمام، ولا يخفى أن أول العطف في أول الاستدلال جعلهم المولى بمعنى الأولى، وقد ارتكك ذلك العربى غملاً لم يقاتلوا، بل مغل بمنع فعله أصلاً، ولم يجوز ذلك إلا بوزن المعنى، فتساقطت أولى عبيده في تفسير قوله تعالى: ﴿يُحْيِي مَوْتًا﴾ (الحديد: ١٨) أى أولى كماله

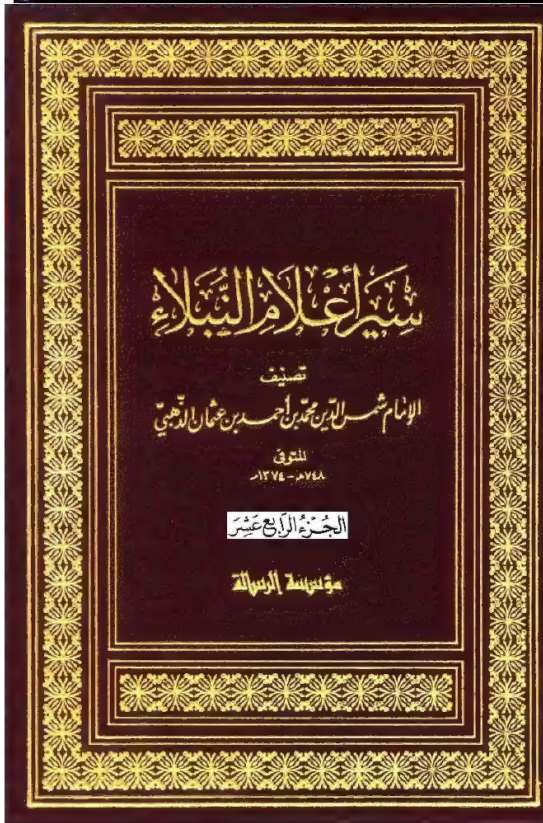
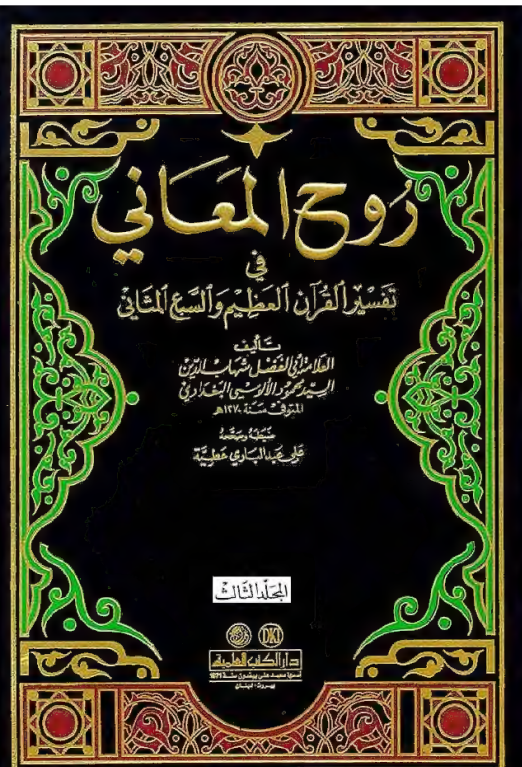
ورَدَ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ صِحَّةُ فَلَانٍ مَوْلَى مِنْ فَلَانٍ كَمَا يَصِحُّ فَلَانٌ أَوَّلَى مِنْ فَلَانٍ، وَالزَّامُ بِإِلْهَامِ إِجْمَاعِ فَالْمَوْلُومِ
مِثْلُهُ، وَتَقْسِيمُ أَبِي عُبَيْدَةَ لِحَاسِلِ الْعَمَى، يَعْنِي أَثَرِ مُتَرَكِّمٍ وَمُعِيرِكٍ، وَالْمَوْضِعِ اللَّاتِقِ بِكُمْ، وَلَيْسَ نَصَابِي فِي أَنْ
لَفْظِ الْمَوْلَى ثَمَّةٌ بِمَعْنَى الْأَوَّلَى، وَنَاتِي أَنَا لَوْ سَعَلْنَا أَلِ الْمَوْلَى بِمَعْنَى الْأَوَّلَى لَأَبْرَأَ أَنْ يَكُونَ سَبْلُهُ بِالْمَصْرِفِ، بَلْ
يَحْتَدِلُّ أَنْ يَكُونَ الْمَوْلَى أَوَّلَى بِالْمَحَبَّةِ وَأَوَّلَى بِالتَّعَلُّقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَكَمْ دَعَا الْأَوَّلَى فِي كَلَامٍ لَأَصْحَابِهِ مَعَ تَقْدِيرِ
التَّصَرُّفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَوَّلَى الْإِنْسَانِ بِإِرْسَامِهِ لِلَّذِينَ تُبَيِّرُهُ وَعَمَّا النَّبِيِّ وَتِلْكَ أَمْرُهُ﴾ [آل عمران: ٦٨] عَلَى أَنْ لَنَا
فَرِيقَيْنِ عَلَى أَنَّ الْمَوْلَى مِنْ لَفْظِ الْمَوْلَى أَوْ الْأَوَّلَى: الْمَحَبَّةُ، إِحْلَافُهَا مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ فِي
شُكْرِ الَّذِينَ كَانُوا عَمَ الْأَعْرَ كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ فِي الْيَمِينِ - كِبَرِيَّةُ الْأَسْلَمِيِّ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَغَيْرُهُمَا - وَلَمْ يَمْنَعْ
الشَّامِكِينَ بِخَصَصِهِمْ مِثْلَافَةً فِي طَلَبِ مَوَالَتِهِ وَتَلَفُّافَةٍ فِي الدَّعْوَةِ إِلَيْهَا وَمِنْ الْغَالِبِ فِي شَأْنِهِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ،
وَالطَّلَافُ الْمَذْكُورُ أَصَحُّهُمُ لِحَاسِلِ الْخُطْبَةِ الْمَعْرُوفَةِ: «بَوَالْتِغَايَةِ أَوَّلَى الْبَالْمَوْلُومِ فِي تَقْسِيمِهِمْ، وَتِلْكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى أَنْ فِي بَعْضِ التَّرَاوِيحِ: وَالْمَوْلَى وَالْمَوْلَى مِنْ عَدَائِهِ، هَيْتَ أَنْ كَانِ الْمَوْلَى مِنَ الْمَوْلُومِ الْمُتَصَرِّفِ فِي الْأُمُورِ
الْأَوَّلَى بِالْمَصْرِفِ لِقَالِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: وَالْمَوْلَى مَنْ كَانَ فِي تَعْرِفِهِ وَعَدَدٍ مِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلُكَ، فَحَيْثُ ذَكَرَ عَلَيْهِ

الشيء إلى البلدان، فيقتات به، ويقول فيما سمعته: إبطأت عني نفقة والدي، واضطررت إلى أن تنقذ كمي قميصي فيعتبهما.

قلت: جمع طرق حديث: غدير خُم، في أربعة أجزاء، رأيت شطره،
فبهرني سعة رواياته، وجزمتُ بوقوع ذلك.

قبل لابن جرير: إِنْ أَبَا بَكْرٍ بَنَ أَبِي دَاوُدَ يُثْلِي فِي مَنَاقِبِ عَلِيٍّ . فقال :
تكبيره من حارس . وقد وَقَعَ بَيْنَ ابْنِ جَرِيرٍ وَبَيْنَ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ ، وَكَانَ كُلُّهُمَا
لَا يُصِفُ الْآخَرَ ، وَكَانَتِ الْحَنَابِلَةُ حَزْبَ أَبِي بَكْرٍ بَنِ أَبِي دَاوُدَ ، فَكُتِرُوا وَشَعِبُوا
عَلَى ابْنِ جَرِيرٍ ، وَنَالَهُ أَذَى ، وَلَزِمَ بَيْتَهُ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْهَوَى .
وَكَانَ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ رَجَالِ الْكَمَالِ ، وَشُنِعَ عَلَيْهِ بِسِيرِ شُعْبٍ ، وَمَا رَأَيْنَا إِلَّا
الْخَيْرَ ، وَبَعْضُهُمْ يَنْقُلُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُجِيزُ مَسْحَ الرَّجُلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ ، وَلَمْ تَرَوْا
ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ .

ولابي جعفر في تأليفه عبارة وبلاغة، فيما قاله في كتاب: «الآداب النفيسة والأخلاق الحميدة»: القول في البيان عن الحال الذي يجب على العبد مراعاة حاله فيما يَصُدُّرُ من عمله لله عن نفسه، قال: (إنَّه لا حالة من أحوال المؤمن يَغفُلُ عدوُّه المُرَكَّبُ به عن دعائه إلى سيئه، والْعُودُ له رَصْدًا يطرُقُ ربُّه المُستَقِيمَ، صادًّا له عنها، كما قال لربه: عَزَّ وَكَبَّرَ - إذ جعله من المُتَنَزِّين: ﴿لَا تَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ثُمَّ لَا تَهْتِكُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ [الاعراف: ١٦-١٧] طمعًا منه في تصديق ظنه عليه إذ قال لربه: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأُضَيِّقَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٧] فَحَقَّ كُلُّ ذِي حِجْبٍ أَنْ يُبْهِدَ نَفْسَهُ في تكذيب ظنه، وَتَحْبِيْهِ مِنْهُ أَمَلَهُ وَسَعْيَهُ فيما أَرَقَّعَهُ، ولا شيء من فعل العبد أبلغ في مكروهه من طاعته ربه، وعصيانه أمره، ولا شيء أسوأ إليه من عصيانه ربه، وأتباعه أمره.



٣٨٠٦ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ أَسْلَمٍ التَّيْمَنِيُّ أَخْبَرَنَا الشَّعْرُ بْنُ شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ هِذْلٍ التَّيْمَنِيُّ قَالَ : « قَالَ عَلِيٌّ كُنْتُ إِذَا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَانِي وَإِذَا سَكَتُ ابْتَدَأَنِي » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

٨٨ - بَابُ

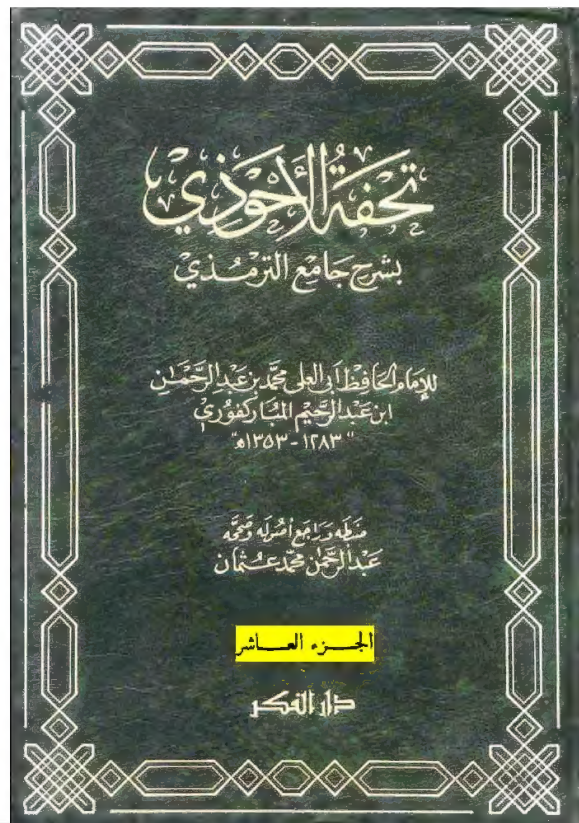
٣٨٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَمْرِو بْنِ عَمَلٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكَ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ كَهْمَلٍ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ عَنْ

يَاخِرَاجِهَا فِيهِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ الطَّرِيقِ فَهُوَ طَرِيقٌ كَثِيرٌ جَدًّا أَفْرَدَتْهَا بِمَصْنُوعٍ وَبِجَوْعِهَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ لَهُ أَصْلٌ ، وَأَمَّا حَدِيثُ : مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَلَهُ طَرِيقٌ جَيِّدٌ وَقَدْ أَفْرَدْتُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْتَهَى (وَالسَّيِّدُ اسْمُهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) وَهُوَ السَّيِّدُ الْكَبِيرُ .

قوله (أخبرنا عوف) هو ابن أبي جيلة (عن عبد الله بن عمرو بن هند المرادي) ابن أبي الكوفى صدوق من الثالثة لم يثبت سماعه من علي . قوله (كنت إذا سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى إذا طلبت منه شيئاً (أعطاني) أى المسئول أو جوابه (وإذا سكت) أى عن السؤال أو التكلم (ابتدأني) أى بالتكلم أو الإعطاء . قوله (هذا حديث حسن غريب) هذا الحديث منقطع لأن عبد الله بن عمرو لم يثبت سماعه من علي كما عرفت وأخبرني عن الناس في الخصائص وابن خزيمة في صحيحه والحاكم .

(باب)

قوله (أخبرنا محمد بن عمرو بن الرزى) أعلم أنه وقع في النسخة الأحادية وغيرها : أخبرنا محمد بن عمرو الرزى بإسقاط كلمة ابن وهو غلط والصواب (١٥٠ - نسخة الأوجدي ج ١٠٠)



(١٩٤) كتاب المناقب ٢٣٢ - من كنت مولاه فعل مولاه

٢٣٢ - حديث :

من كنت مولاه فعل مولاه .

أورده فيها أيضاً من حديث :

- | | |
|--------------------------|-------------------------|
| ١ - زيد بن أرقم . | ٢ - وحلى . |
| ٣ - وأبي أيوب الأنصاري . | ٤ - وعمر . |
| ٥ - وذئب مر . | ٦ - وأبي هريرة . |
| ٧ - وطلحة . | ٨ - وعمارة . |
| ٩ - وابن عباس . | ١٠ - وبريدة . |
| ١١ - وابن عمر . | ١٢ - ومالك بن الحويرث . |
| ١٣ - وحشي بن جنادة . | ١٤ - وجابر . |
| ١٥ - وسعد بن أبي وقاص . | ١٦ - وأبي سعيد الخدري . |
| ١٧ - وأنس . | ١٨ - وجندب الأنصاري . |

(ثمانية عشر نفساً) .

وعند عدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وعن أبي هريرة :

١٩ - قيس بن ثابت .

وعن بضعة عشر رجلاً منهم :

٢٠ - يزيد بن أبي رباح .

٢١ - قلت (ورد أيضاً من حديث :

٢٢ - البراء بن عازب .

٢٣ - وأبي الطفيل .

٢٤ - وحليقة بن أسيد الغفاري .

٢٥ - وجابر .

وفي رواية لأحمد ، أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثون صحابياً ، وشبهوا به لعل لما نزع أيام خلافته ، ومن صرح بتواتره أيضاً المناوي في التيسير نقلاً عن السيوطي وشارح المراهب اللدنية وفي الصفوة للمناوي قال الحافظ ابن حجر حديث من كنت مولاه فعل مولاه أخرجه الترمذي والنسائي ، وهو كثير الطرق جداً وقد استوعبها ابن عسقلان في مؤلف مفرد واكثر أسانيداً صحيح أو حسن ١٨١ .

نظم المتن

الحديث المتواتر

تأليف

أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني

دار الكتب العلمية للطباعة والنشر بمصر